

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 83 @ الممذكور في يد المشتري يكون قد تلافى به غير شيء ولا يلزم المشتري منه شيء (الشبلي) ولكن الاختيار والكرمانني والخانية ذكرها أن الرهن الممذكور فاسد على هذا الفتوى (رد المحتار) . وإذا اشتري الرجل سيئاً وأخذ من البائع رهنًا بالسَّيْفِ فهلاكه عندده كان عليه الأقل من قيمة الرهن ومن قيمة السيف (الخانية) والألزامي () . فعلى هذا الوجه إذا عُدَّ الرهن مُقابِل المبيع قبل القبض فاسدًا وحديث إن أحكام الرهن الصحيح تجري في الرهن الفاسد فيكون الرهن الممذكور مضمونًا بالأقل من قيمته ومن قيمة العيْن أي المبيع (أبو السَّعُود) . وهذا الوجه مُحَرَّرٌ في الخانية كما ذكرنا آنفًا . - * * * * - الرهن مُقابِل الوديعة ومال المضاربة : إذا أخذ شخص من آخر رهنًا لأجل المبيع الذي أعطاه إياه بطريق الوديعة أو المضاربة فهذا الرهن باطل (فتاوى ابن نجيم) حتى إن المُرْتَهَنَ إذا لم يحبس رهنًا كهذا ولم يأخذ الأمانة السَّيْفِ هي مُقابِله تَمَسُّكًا بالمادة (729) يُجْبِرُ عَلَى رَدِّ الرهن للرَّاهِنِ عند الطَّلَبِ انظر المادة (97) وشرحها . وبيناءً عليه إذا أراد الرَّاهِنُ أَنْ يَسْتَرِدَّه فامتنع المُرْتَهَنُ وتلافى بيده يكون مضمونًا على المُرْتَهَنِ استنادًا للمادة (901) . وإذا تلافى في يد المُرْتَهَنِ قبل الطَّلَبِ يكون هلاك أمانته ولا يسقط الدين ; لأنَّ الرهن الممذكور باطل والرهن الباطل لا حُكْمَ لَهُ . - * * * * - الرهن مُقابِل العارية : مثلاً إذا اشترط واقف الكُتُبِ عدم إخراجها من المكتبة بدُون رهن فهذا الشرط باطل ; لأنَّ هذه الكُتُبُ تكون أمانة بيد مَنْ أخرجها ويتقدير هلاكها لا تُسْتَوْفَى مِنَ الرهن . ولكن شرطًا لوجوب مُراعاة شرط الواقف يجب أن يُحْمَلَ الرهن هنا على معناه اللُّغَوِيَّ وهو

عِبَارَةٌ عَنْ التَّذَكُّرِ أَيْ أَنْ يَتَذَكَّرَ خَازِنُ الْكُتُبِ لِرُومٍ وَضَعِ
الرَّهْنِ الَّذِي أَخَذَهُ فِي الْمَكْتَبَةِ وَيُطَالِبُ بِهِ الْمُسْتَعِيرُ
بِالْكِتَابِ الْمَرْهُونِ بِهِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي بَابِ التَّذَكُّرِ وَفِي
الرَّهْنِ) . إِيضًا حَاتٌ - ذُكِرَ شَرْحًا (لِأَجْلِ نَفْسِ الْأَمَانَةِ) ؛ لِأَنَّ
أَخَذَ الرَّهْنِ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ مُقَابِلَ الْعَارِيَّةِ الَّتِي يَحْتَاجُ
رَدُّهَا إِلَى حَمْلٍ وَمُؤْنَةٍ إِلَى الْمُعِيرِ صَحِيحٌ وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ أَخْذُ
رَهْنٍ لِأَجْلِ رَدِّ الْمُسْتَعِيرِ بِذَاتِهِ . وَالْحُكْمُ فِي الْخِيَّاطَةِ
أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ الْمُحَرَّرِ . وَالْحَاصِلُ إِذَا أُسْتُؤْجِرَ أَجِيرٌ
لِأَجْلِ الْخِيَّاطَةِ وَنَقِلَ الْحُمُولَةُ فَإِنْ كَانَ الْأَسْتِئْجَارُ وَاقِعًا
عَلَى مُطْلَقِ الْخِيَّاطَةِ وَمُطْلَقِ نَقْلِ الْحُمُولَةِ يَصِحُّ أَخْذُ
الرَّهْنِ لِأَجْلِ ذَلِكَ مِنْ الْأَجِيرِ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْإِجَارَةُ عُقْدَةً
عَلَى أَنْ يَخِيَّطَ بِذَاتِهِ وَيَنْقُلَ الْحِمَالَ بِنَفْسِهِ أَوْ عَلَى دَابَّةٍ
مُعَيَّنَةٍ فَلَا يَصِحُّ أَخْذُ الرَّهْنِ لِأَجْلِهِ وَقَدْ ذُكِرَ فِي لَاحِظَةِ
شَرْحِ الْمَادَّةِ (631) أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْكَفَالَةِ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ
الْمُحَرَّرِ آتِفًا . الْخُلَاصَةُ : كَمَا ذُكِرَ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (631)
أَنَّ الْأَعْيَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ . الْأَوَّلُ : الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ
بِنَفْسِهَا . الثَّانِي : الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ بِغَيْرِهَا . الثَّالِثُ :
الْأَعْيَانُ غَيْرُ الْمَضْمُونَةِ . فَالرَّهْنُ مُقَابِلُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ
صَحِيحٌ وَالرَّهْنُ مُقَابِلُ الثَّانِي وَالثَّالِثِ بَاطِلٌ ، وَإِذَا هَلَكَ
الْمَرْهُونُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ قَبِلَ الْمُنْعَى لَا يَلْزَمُ شَيْءٌ عَلَى
الْمُرْتَهِنِ بِهِ هَلَاكِهِ وَإِذَا هَلَكَ بَعْدَ الْمُنْعَى يَضْمَنُ الْمُرْتَهِنُ
كُلَّ بَدَلِهِ بِضَمَانِ الْغَصْبِ اُنْظُرْ الْمَادَّةَ (891) . (الْخَانِيَّةُ)

* * * * *